منظمة العمل الدولية

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

تحسين إدارة هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال والعاملات المهاجرين في تونس والمغرب وليبيا ومصر

IRAM

خلفية المشروع

في منطقة شمال أفريقيا سببت البطالة ومحدودية العمل والعمل غير الرسمي وغياب فرص العمل اللائق، اضطرابات اجتماعية أدت إلى ثورات 2011 وساهمت في عمليات التحول السياسي الجارية. ونفس الظواهر تلعب دورا هاما في تحديد دينامكية الهجرة.

لتعزيز إمكانيات تنمية هجرة اليد العاملة في تونس والمغرب ومصر وليبيا، هناك حاجة إلى تطوير ووضع بدائل شاملة مراعية للفوارق بين الجنسين، تنظم و تدبر تنقل العمال والعاملات المهاجرين. لأن التنقل للعمل هو أداة هامة لتنظيم وتعديل المؤهلات؛ كما يستلزم ذلك مراعاة الفوارق بين الجنسين والعمر و التكوين القطاعي لسوق العمل الوطني،من أجل تكييف المهارات والعمل مع احتياجات سوق العمل ومحيطه المتغير.

إن وجود إطار تنظيمي ملائم و سياسات شاملة لهجرة اليد العاملة على المستوى التحت-إقليمي، استنادا إلى المعايير الدولية؛ يعتبر حاسما و ضروريا لتعزيز فرص تنمية الهجرة وضمان حماية حقوق العمال المهاجرين في حالة وقوعها.

كما أن تعزيز وضع سياسات متماسكة، فضلا عن إدماج قضايا الهجرة في خطط التنمية الوطنية، من شأنه أن يساعد على تحسين حماية العمال والعاملات المهاجرين ويسهل إدراجهم في سوق العمل. علاوة على ذلك فإنه يجب إعادة النظر في التشريعات الوطنية و قوانين العمل بهدف تعزيز التوافق مع المعايير الدولية والبروتوكولات الشبه-إقليمية.

الأهداف

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الحكامة الرشيدة لهجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال والعاملات المهاجرين و ذلك في كل من تونس المغرب ومصر وليبيا لتعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة .

لتحقيق الأهداف الرئيسية، يعتزم المشروع:

- تزويد أصحاب المصلحة الوطنية بالمعرفة والقدرات والأدوات العملية لوضع وتنفيذ سياسات هجرة اليد العاملة واستراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين، متماسكة و قائمة على الحقوق من خلال عملية تشاركية من التشاور بين الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني ؛
- دعم وتعزيز القوانين والممارسات الوطنية بشأن هجرة اليد العاملة وحماية العمال والعاملات المهاجرين ؛
- دعم الحوار بين بلدان المنطقة حول تنقل اليد العاملة وحمايتها.

إستراتيجية التنفيذ

- صياغة ونشر دراسات مرجعية وطنية؛
- وضع خطط عمل لتعزيز المؤسسات؛
- تطوير برامج ومناهج ومواد تدريبية ملائمة؛
- تنفيذ تداريب ورشات عمل ثلاثية؛
- إنشاء آلية للتشاور بين منظمات المجتمع المدني؛
- تعزيز الحقوق والرعاية الاجتماعية للعمال والعاملات المهاجرين والمؤسسات الحكومية والشركاء الاجتماعيين؛
- إنشاء مجموعات عمل وطنية ثلاثية مفوضة لتوفير توصيات ودعم صياغة سياسة متعلقة بالهجرة

- تقديم الخدمات الاستشارية التقنية لدعم آليات التنسيق والتعاون بين الوزارات؛
- صياغة سياسة متعلقة بالهجرة حسب المقاربة التشاركية؛
- نشر دراسات وطنية بشأن المعايير القانونية الدولية الملائمة، بما في ذلك تلك التي تتناول على وجه التحديد قضايا المساواة بين الجنسين، وكذلك نشر توصيات لتعزيز الأطر القانونية الوطنية وآليات التنفيذ بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حماية حقوق جميع العمال والعاملات المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- إجراء دراسة إقليمية حول اتفاقيات العمل الثنائية ومذكرات التفاهم حول اليد العاملة والبروتوكولات الإقليمية، مثل الاتفاقات الثنائية للضمان الاجتماعي والممارسات الموجودة داخل المنطقة؛
- إنجاز تدريب موجه حول اتفاقيات العمل الثنائية؛
- إنجاز ورشة شبه إقليمية ثلاثية حول تنقل اليد العاملة وحماية حقوق العاملين والعاملات المهاجرين بشمال إفريقيا.

النتائج

1. تنظيم وتعزيز هجرة اليد العاملة بتقوية قدرات المؤسسات الوطنية.

- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات مع تقييم الاحتياجات في كل من تونس والمغرب ومصر وليبيا؛
- تطوير القدرات الوطنية ارتباطا بهجرة اليد العاملة وذلك بتعزيزها بدورات تكوينية خاصة بكل من تونس والمغرب؛
- وضع خارطة طريق وطنية لتطوير سياسات هجرة اليد العاملة وذلك من خلال المناقشات الثلاثية (تونس والمغرب)؛
- تقديم المساعدة التقنية على آليات التنسيق المشتركة بين المصالح المنصوص عليها في المغرب وتونس أو مصر، إضافة إلى دورات تدريبية محددة للملحقين التونسيين والمساعدة من أجل تنفيذ "آلية مراقبة قانونية" في المغرب؛
- تطوير سياسة وطنية متقدمة لهجرة اليد العاملة في المغرب.

2. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحماية حقوق المهاجرين والمهاجرات.

- مراجعة التشريعات والممارسات على العمال والعاملات المهاجرين لتوفير حماية أفضل للمهاجرين والمهاجرات؛
- تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين لحماية العمال والعاملات المهاجرين في كل من تونس والمغرب.

3. تعزيز الحوار بين بلدان المنطقة حول تنقل اليد العاملة وحماية العمال والعاملات المهاجرين.

- مراجعة أهم الاتفاقات الثنائية بين البلدان المستهدفة؛
- تعزيز القدرات الوطنية لتطوير الاتفاقات الثنائية لهجرة اليد العاملة مع مراعاة الفوارق بين الجنسين
- صياغة أجندة عمل خلال ورشة العمل الإقليمية حول تنقل اليد العاملة بين بلدان المنطقة وحماية العمال والعاملات المهاجرين.

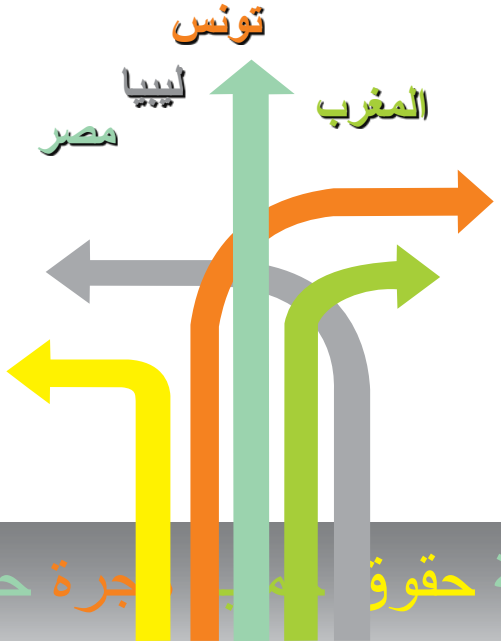

المجموعات المستهدفة والشركاء

يستهدف المشروع:

- المؤسسات العمومية المسؤولة عن تدبير هجرة اليد العاملة: وزارات الشغل / العمل / اليد العاملة، والشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية والوزارات أو المؤسسات العمومية المسؤولة عن المواطنين بالخارج واليد العاملة. مؤسسات الخدمات العمومية للشغل ومراصد الشغل والتكوين المهني ومؤسسات الضمان الاجتماعي؛
- ستشارك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في التداريب حول حماية حقوق العمال والعاملات المهاجرين، وحكامة هجرة اليد العاملة وجمع البيانات والضمان الاجتماعي وإدارة الأعمال والروابط بين الهجرة وسياسات سوق العمل الوطنية، إضافة إلى الهجرة والتنمية ؛ لبناء حوار اجتماعي فعال في إطار مجموعات العمل وآليات ثلاثية الأطراف.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي ستكون الشريك الرئيسي المنفذ في المشروع.
- كما سيُشرك المشروع المنظمات الغير حكومية وجمعيات المهاجرين والأوساط الأكاديمية (الباحثون/الباحثات والمعاهد التي تركز على الهجرة).

المنطقة الجغرافية للتنفيذ

تونس والمغرب وليبيا ومصر

المدة

ثلاث سنوات انطلاقا من شتنبر 2013

الداعم ألمالي

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

الفريق المسؤول

فريق العمل اللائق لشمال أفريقيا (القاهرة)

ينفذ المشروع بشراكة مع:

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

للاتصال

السيد عبد الرحيم العمراوي
المنسق الوطني للمشروع
(BIT الرباط / المغرب)
البريد الإلكتروني: amraoui@ilo.org

السيدة نعيمة زغدودي
المنسقة الوطنية للمشروع
(BIT تونس/تونس)
البريد الإلكتروني: zaghdoudi@ilo.org

السيد فرانسيسكو كاريلا
المستشار التقني الرئيسي
(BIT تونس/تونس)
الهاتف +216.71.192.119
البريد الإلكتروني: carella@ilo.org

حقوق الطبع محفوظة للمركز الدولي للتدريب لمنظمة العمل الدولية، 2014. كل الحقوق محفوظة.
قام بالطبع المركز الدولي للتدريب لمنظمة العمل الدولية، تورينو، إيطاليا.

باستعمال ورق حاصل على العلامة البيئية الأوروبية، رقم التسجيل: FR/011/002، قدمته شركة إنترناشيونال بيبر.